هل يمكن أن تتحوّل البحرين إلى مركز إقليمي للتدريب؟

كان هدف تحويل البحرين إلى مركز للمال والمصارف في السبعينات حلماً.. ولكنه تحقق

ماذا تقول استراتيجية التحول إلى مركز للتدريب.. وماهي آراء ذوي الفكر والرأي حولها؟

● وزير العمل

تحقيق : لطفي نصر

بارك المجلس الاعلى للتدريب في اجتماعه برئاسة وزير العمل والشئون الاجتماعية الاستاذ عبدالنبي عبدالله الشعلة مشروع استراتيجية تطوير البحرين لتصبح مركزا اقليميا للتدريب وتنمية الموارد البشرية .. ووافق المجلس على بدء اتخاذ الخطوات التنفيذية لهذه الاستراتيجية.

والحقيقة انه قد تم بدء تنفيذ هذه الاستراتيجية فعلا قبل اقرارها من قبل المجلس عندما اعلن وزير العمل ان ٩ شركات عالمية قد طلبت من الوزارة انشاء مراكز تدريب لها في البحرين بمجرد ان اعلنت الوزارة عن البدء في وضع هذه الاستراتيجية.

والمعروف ان هذه الاستراتيجية ليس الهدف منها السماح بانشاء مراكز تدريب تابعة لشركات اجنبية لايجاد فرص لتدريب ابناء البلاد.. وانما الهدف منها اقتصادي بمعنى زيادة حجم الانفاق الاجنبي في البلاد من خلال وجود هذه المراكز والمتدربين غير البحرينيين .. وان كانت هذه المراكز تتيح الفرص التدريبية الاكبر والاشمل لابناء البلاد.

وتأكيدا لذلك فقد جاء في مقدمة هذه الاستراتيجية مايلي

ان مشروع تطوير قطاع التدريب لجعل البحرين مركزا اقليميا متميزا للتدريب وتنمية الموارد البشرية لدول المنطقة .. سيخلق قطاعا ناميا ونشطا من قطاعات الخدمات الذي سوف يساهم مساهمة فعالة في نمو الاقتصاد الوطني.. وسيؤدي حتما الى تحسن نوعي وكمي في خدمات التدريب الامر الذي سوف يزيد من الطلب على هذه الخدمات من داخل البلاد ومن دول المنطقة.

● لكن ما هي مبررات هذه الخطوة الهامة؟

من خلال قراءة سريعة في هذه الاستراتيجية يتضح ان هناك ٧ مبررات رئيسية يستند عليها المشروع .. وهي مبررات عملية وواقعية ذات اسس اقتصادية ونوعية تهدف الى

اعطاء البحرين مركزا متميزا في مجال التدريب.

وهذه المبررات السبعة تتمثل فيما يلي:

١ ـ الحاجة الى تهيئة وتطوير القوى العاملة الوطنية والخليجية.

٢ ـ الحاجة الى الارتقاء بمستوى التدريب لتلبية احتياجات ومتطلبات سوق العمل، حيث تعاني دول المنطقة من فراغ كبير في نوعية التدريب المتوافر.

٣ ـ تعزيز الجدوى الاقتصادية للانشطة التدريبية.

٤ ـ الحد من مصروفات التدريب خارج البلاد.

٥ ـ تعزيز الانشطة الاقتصادية الاخرى في البلاد.. حيث ان هذه الخطوة ستساهم مساهمة فعالة في تنشيط القطاعات الخدمية الاخرى مثل قطاع السفر والسياحة والقطاع الفندقي وقطاع الاتصالات وقطاع الخدمات الشخصية اضافة الى انتعاش القطاع التجاري.

٦ ـ جذب الاستثمارات المحلية والاجنبية وخلق فرص عمل جديدة.

٧ ـ تطوير الخبرات الوطنية في مجال التدريب .. حيث ان هذه المراكز ستجذب الى البحرين الخبرات الاجنبية المتميزة في مجال التدريب .. الامر الذي يؤدي الى تطوير الخبرات الوطنية في هذا المجال.

مقومات المشروع

● وما هي مقومات نجاح هذا المشروع؟

ـ يقول مشروع الاستراتيجية ان هناك ٧ مقومات رئيسية لنجاح هذه الخطوة وهي كما يلي:

١ ـ توافر الهيكلية المرنة للتدريب في البحرين المتمثلة في المجلس الاعلى للتدريب والمجالس النوعية.

٢ ـ توافر القاعدة اللازمة لتوسعة نشاط التدريب من خلال الخطوة التي تمت فعلا حيث تم توسيع قاعدة اشتراكات التدريب المهني وتشجيع المؤسسات المشاركة للاستفادة من مساهماتها المحلية في تدريب موظفيها البحرينيين اضافة الى زيادة الموارد المالية المخصصة للتدريب نتيجة لرفع رسوم جلب العمالة الاجنبية وتجديد اقامتها.

٣ ـ وجود العديد من المؤسسات التعليمية والتدريبية بالبحرين حيث تتمتع البحرين بميزة الريادة والاسبقية في مجال التعليم والتدريب مقارنة بدول المنطقة.. وهي تشكل النواة الاساسية لهذا المشروع.

٤ ـ توافر الكوادر التدريبية الفنية الوطنية والاجنبية المتميزة داخل البلاد.

٥ ـ توافر الخبرة في التعامل مع دول المنطقة.

٦ ـ مكانة البحرين المرموقة في المنطقة.

٧ ـ سهولة دخول المدربين والمتدربين داخل البلاد.

الاستراتيجية العامة للتنفيذ

● اذن ما هي الاستراتيجية العامة لتنفيذ هذا المشروع؟

ـ ستقوم وزارة العمل بالتنسيق والتعاون مع الجهات ذات العلاقة في البلاد بما يلي:

● الارتقاء بقضية التدريب في كافة قطاعات المجتمع وخاصة الاقتصادية منها وشد الاهتمام اليها كفرصة استثمارية ذات مردود تجاري.

● تحديد جهة مختصة للاشراف على التدريب.. وهذا هو ما سوف يوفره مشروع المرسوم بقانون بشأن انشاء المؤسسات التدريبية الخاصة.

● تحديد مستويات للمؤهلات المهنية .. اي تحديد مستويات مؤهلات التدريب.. وتبحث وزارة العمل الآن تشكيل لجنة وطنية اسمتها «اللجنة الوطنية للمؤهلات المهنية» تتكون من ممثلين عن وزارة العمل، والتربية، وجامعة البحرين واعضاء من مختلف التخصصات المهنية ممن لديهم الخبرة والكفاءة .. يصدر بتشكيلها قرار من سمو رئيس الوزراء.

● انشاء نظام لقياس المهارة لتعزيز جهود التدريب في البلاد ومنح الثقة في مستويات البرامج التدريبية .. وتسعى الوزارة لتأسيس مركز خليجي لقياس المهارة يكون مقره البحرين وتساهم فيه دول المنطقة وهو الاول من نوعه بالمنطقة.

● الاهتمام بمراكز التدريب في المؤسسات الكبرى.

● تشجيع الاستثمار في قطاع التدريب كنشاط تجاري مربح وقابل للتوسع والنمو في تأسيس معاهد بحرينية من خلال مشاريع استثمارية مشتركة .. وحث المستثمرين على جذب واستقطاب المراكز والمعاهد والمؤسسات التدريبية الدولية المتميزة التي سيتم اختيارها وتشجيعها على اتخاذ البحرين مركزا إقليميا لنشاطاتها التدريبية .. وتشجيع رجال الاعمال والتجار الاجانب المقيمين في البلاد وحثهم على دعم جهود الدولة في مجال التدريب والاستثمار في تأسيس معاهد تدريب خاصة.

● تشجيع الشركات الحالية على انشاء مراكز خليجية للتدريب في البحرين .. على ضوء نجاح تجربة تويوتا العالمية في هذا المجال عندما انشأت مركزين كبيرين للتدريب بالبحرين لتدريب الكوادر في منطقة الشرق الاوسط كلها.

● تقديم الحوافز لاقامة مراكز التدريب في البلاد مثل اعفاء المؤسسات التدريبية من رسوم التسجيل ورسوم تصاريح العمل والاقامة للمدربين الاجانب، والاعفاء من الرسوم الجمركية على معدات واجهزة ومستلزمات التدريب وذلك لمدة ٥ سنوات منذ بداية الانشاء.. ومنح المتدربين من خارج البحرين اسعارا خاصة في مجال تذاكر السفر.

● تسويق البحرين كمركز متميز للتدريب من خلال التعاون مع مكتب البحرين للتسويق والترويج ،ووزارة الاعلام.

● الاشتراك في المعارض والندوات والمؤتمرات.

● تشجيع اقامة المعارض والمؤتمرات التدريبية في البلاد.

● اجراء الدراسات والبحوث.

● حصر الامكانات والطاقات التدريبية وتطويرها.

● اقامة المزيد من مجالس التدريب النوعية وتشجيع اقامة نشاطات التدريب المشتركة.

● التعاون مع المنظمات الدولية لاقامة مراكز ومؤتمرات في البحرين في مجالات تخصصاتها.

● استضافة العلماء واصحاب الخبرة.

● الاستفادة من الخبرات والكفاءات المحلية ودعوة الجامعات الخارجية ودعم جمعية البحرين للتدريب والتنمية، وانشاء وحدة لتنفيذ ومتابعة المشروع ضمن إدارة تنمية القوى العاملة بوزارة العمل تحت اشراف الوكيل المساعد للتخطيط والتدريب وتوظيف خبير مؤقت بها، وتشجيع اقامة وحدات لاقامة المتدربين، وتسهيل اقامة المستثمرين ومساعدة المستثمرين في الحصول على مواقع لاقامة مراكز ومرافق التدريب بالبلاد.

وزير العمل متفائل

ويشعر وزير العمل والشئون الاجتماعية وجميع المسئولين بالوزارة بالتفاؤل الشديد لنجاح هذا التوجه وتحول البحرين الى مركز اقليمي للتدريب .. ولعل نجاح البحرين المشهود في تبوؤ مكانة المركز المرموق للاعمال المصرفية والمالية والاستثمارية في المنطقة هو خير حافز واكبر دافع ومشجع للتكاتف والعمل على تحقيق هذا الهدف .. وما كان احد في عقد السبعينيات يتصور او حتى يحلم بتحويل اصغر الدول جغرافيا في المنطقة واكثرها تواضعا من ناحية الموارد والثروات مع حجم سكاني متواضع وخبرة فنية محدودة ان تتحول لكي تصبح مركزا ماليا مرموقا تسعى الكثير من دول ومؤسسات عالمية كبرى ليكون لها موطىء قدم على ارض البحرين.

حوارات

والطريقة التي اتبعها وزير العمل في بلورة هذا المشروع قبل عرضه على المجلس الاعلى كانت مثار اعجاب الجميع .. عندما ارسل مشروع الاستراتيجية الى عدد من اصحاب الرأي والفكر في البلاد لدراستها ثم اجتمع بهم بعد ذلك في حوار صريح حولها.. ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل طرح الخطة على رجال الاعمال *والفعاليات الاقتصادية في البلاد .. واللجنة العامة لعمال البحرين* .. وعدد من الاجانب من ذوي العلاقة الذين يعملون في البلاد .. ثم جمع كل هذه الآراء وطرحها مع مشروع الاستراتيجية على المجلس الاعلى للتدريب الذي بارك هذا التوجه ووافق المجلس على البدء في اتخاذ خطوات التنفيذ.

وقد حضرت الاجتماع الاول بين الوزير واصحاب الرأي والفكر.. فما هي الملاحظات التي ابدوها على مشروع الاستراتيجية؟

■ كان الاجتماع بين وزير العمل و٢٥ من اصحاب الفكر والرأي مخصصا لبحث مشروع الاستراتيجية ولكن لوحظ ان حظ موضوع الاجتماع الاساسي كان قليلا في المناقشات والآراء التي تم طرحها .. حيث انصب الكثير من الاعضاء مشاكل تدريب البحرينيين في الداخل اعتقادا من البعض ان مشاكل التدريب الداخلي لها انعكاس على توجه البحرين لتكون مركزا اقليميا للتدريب في المنطقة.

■ وذكر الوزير ان هذا المشروع كان موضع بحث ونقاش جاد في الوزارة على مدى ٣ شهور كاملة.

واشار الى ان هذه الاستراتيجية لن توضع في صورتها الكاملة التي سترفع بها الى مجلس الوزراء الا بعد التعرف على آراء وافكار جميع الاطراف المعنية مثل: غرفة تجارة وصناعة البحرين ـ اللجنة العامة لعمال البحرين ـ جمعية البحرين للتدريب والتنمية ـ مجموعة الخبراء الاجانب للتعرف على آرائهم بعيدا عن العواطف.

وقال: ٩ شركات عالمية طلبت فعلا انشاء مراكز ومعاهد تدريب اقليمية لها في البحرين .. وقد بدأت الوزارة فعلا في اجراء الاتصالات مع المسئولين بها.

■ واضاف: ان الهدف من هذه التجربة هو دعم اقتصاد البحرين .. وسمعتها العالمية .. وتوفير فرص العمل للبحرينيين من خلال المعاهد والمراكز التي ستأتي الى البلاد .. وتنشيط حركة السوق والفنادق .. واتاحة الفرصة لتدريب البحرينيين ايضا.

■ وقد طالب رأي بضرورة انشاء جهاز متخصص يتولى تنفيذ هذا التوجه يوضع على رأسه شخص متميز له دراية بمسائل التدريب .. ويستطيع ان تكون له علاقات مع دول العالم في هذا المجال.

وقال احد الحاضرين: يجب علينا دراسة تجربة تحول البحرين الى سوق للمال والخدمات .. لتحاشي الثغرات التي وقعت فيها .. والاستفادة بالايجابيات واكد اكثر من متحدث الى انه يجب ان يواكب تنفيذ هذه التجربة تقديم المزيد من التيسيرات لدخول البلاد والاقامة فيها .. حيث ان هذه المعاهد والمراكز التي ستأتي الى البحرين ستنظم دورات وندوات عالمية .. وقد سبق ان ألغيت بعض الندوات العالمية بسبب صعوبة الحصول على تأشيرات للمشاركين فيها.

● كامل الصالح

ولابد من وضع حلول لمشكلة او ظاهرة الحصول على الترخيص بانشاء مركز او معهد في البلاد حيث ان الوضع الراهن يستلزم اللجوء الى العديد من الجهات حتى يصل الترخيص الى مرحلة الموافقة .. ولابد ان تكون هناك جهة واحدة مخولة لمنح الترخيص.

وقال: هذا المشروع يحتاج الى تقديم المزيد من الاغراءات في تكاليف المعيشة واسعار الفنادق والخدمات وغيرها .. حيث ان هناك دولا كثيرة تنافس البحرين في هذا المجال ومنها دول بالمنطقة.

وذكر جواد حبيب ان الامر يتطلب اجراء دراسة تفصيلية عن هذا التوجه قبل وضعه موضع التنفيذ .. فرفض الوزير هذه الفكرة .. وقال احد الحاضرين انه اذا اردت ان تقتل موضوعا فما عليك الا ان تحوله للدراسة .. او تشكيل لجنة لدراسته

وذكر كامل صالح الصالح ان هذه الفكرة ليست جديدة .. فقد ورد في النظام الأساسي لمجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية لدول مجلس التعاون منذ ١٥ عاما نص يطالب بتحويل المنطقة الى مركز عالمي للتدريب .. اذن المهم هو التنفيذ.

● اثناء إجتماع وزير العمل باصحاب الادب والفكر

وطالب احد الاعضاء بعدم الزام الشركة التي تنوي ان تنشىء معهدا او مركزا في البحرين بأن يكون لها شريك بحريني.

وطالب البعض باعطاء اولوية لمعاهد اللغات العالمية ليكون لها وجود على ارض البحرين وقالوا انه توجد ١٤٠ مؤسسة وطنية للتدريب في البحرين .. ولابد ان نضمن ان تكون هذه المراكز والمؤسسات ناجحة اولا حتى نضمن تشجيع المؤسسات العالمية على المجيء الى البحرين.

دراسة احتياجات المنطقة

وطالب البعض بدراسة المتطلبات والاحتياجات التدريبية لدول المنطقة اولا قبل السماح للمؤسسات العالمية بان تنشىء مراكز ومعاهد للتدريب .. حتى لا نسمح بانشاء مركز تدريبي معين قد لا تحتاج اليه المنطقة ولا يجد متدربين يلتحقون به.

ويجب تشجيع الشركات الكبرى التي لها وكلاء في البحرين على ان يكون لها مراكز تدريب اقليمية وعالمية .. مثلما فعلت شركة تويوتا بانشاء مركزين كبيرين لها في البحرين لخدمة كل دول الشرق الاوسط.

وقال احد الحاضرين يجب ان يكون توجهنا نحو خلق مايسمى بصناعة التدريب في البحرين .. وان نهيء المناخ الملائم لانجاحها حتى لا تختلط الامور في بعضها البعض.

وقال آخر : لابد ان نضع في حساباتنا احتمالات النجاح والفشل في تنفيذ هذه الخطة .. وان نعمل بقدر الامكان على تقليل نسبة الفشل .. لانه ليس في صالح سمعة البحرين ان تنشىء شركة عالمية معهدا تدريبيا لها ثم يفشل .. ونتساءل: اذا اختارت شركة جنرال موتورز دبي لانشاء مركزها التدريبي لخدمة المنطقة؟

● خميس المقلة

مراكز تدريب للاعلان والاعلام

وقال خميس المقلة: يجب ان نركز على معاهد التدريب في مجال الاعلان والاعلام .. وفي كل قطاع الخدمات .. فمثل هذا النوع من التدريب هو الذي تحتاج اليه المنطقة وجمعية الاعلان مستعدة للاسهام في هذا التوجه .. وكذلك الحال مع قطاعات السفر والسياحة والمصارف والفندقة ... الخ.

وقال احد الحاضرين يجب ان نبدأ اتصالاتنا مع الشركات العالمية التي لها وجود على ارض البحرين اولا مثل: سيتي بنك ـ دي.اتش.ال .... الخ

وطرحت فكرة الحاجة الى مركز تدريب عالمي في البحرين لتخريج المديرين .. فالمنطقة لا تزال في حاجة شديدة لتخريج مديرين مؤهلين مؤسسين تأسيسا علميا.

وذكر كامل الصالح ان هذا المشروع يحتاج الى دعم سياسي حتى يكتب له النجاح .. وان نتبنى مشاريع تدريبية كبرى تشارك في تمويلها جميع دول المنطقة.

■ وذكر السيد سعيد سيد احمد مدير ادارة تنمية القوى العاملة ان الاستثمار في التدريب ناجح .. حيث ان الدخل السنوي لمؤسسات التدريب في المملكة المتحدة ٨.٨ مليارات دولار.